جامعة 8 ماي 1945-قائمة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

المستوى: السنة الثانية ماستر اقتصاد وتسيير المؤسسات

التصحيح النموذجي للامتحان النهائي للسداسي الأول في مقياس اقتصاد التنمية

السؤال الأول: قدم تعريفا دقيقا ومختصرا للمصطلحات التالية: 2ن

الهدم الخلاق: هو مفهوم قدم من طرف الاقتصادي شومبيتر وهو العملية التي تتحقق بها التنمية الاقتصادية من خلال ادخال ابتكارات جديدة تتسبب في تدمير الطرق التقليدية للإنتاج والمنتجات والأسواق لفسح المجال أمام أنماط وأساليب أكثر كفاءة وتقدم، والابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال هما العاملان الأساسيان في عملية الهدم الخلاق. 0.5ن

التنمية المستدامة: هي نهج أو عملية تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وتركز على الاستخدام العقلاني للموارد وتحقيق التوازن بين الأبعاد الرئيسية وهي النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية. تتطلب موارد مالية أقل ويمكن تطبيقها تدريجيا 0.5ن

البطالة الاحتكاكية: هي نوع من البطالة المؤقتة تحدث عندما يكون الافراد يبحثون عن وظائف جديدة تناسب مع خبراتهم ومهاراتهم. 0.5ن

التخلف: هو الفشل في الاستفادة الكاملة من الموارد نظرا لتخلف المعرفة التقنية وهو يعكس انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع إضافة الى ركود في النمو الاقتصادي. وهو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني إلى حد معين وهو نقيض التنمية. 0.5ن

السؤال الثاني: حدد الفروق الجوهرية بين كل من: 4ن

- النمو والتنمية الاقتصادية.

النمو 1ن	التنمية الاقتصادية 1ن
- تلقائي يتم بدون اتخاذ قرارات تساهم في احداث تغيير هيكلي في المجتمع.	- عملية مقصودة مخططة تهدف لتغيير البنيان الهيكلي للمجتمع
- يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	- تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها
- لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الافراد	- يهتم بزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي خاصة الطبقة الفقيرة
- لا يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي. ويقاس بمؤشر واحد وهو الناتج الوطني الإجمالي ويرتبط أكثر بالدول المتقدمة.	- يهتم بمصدر الدخل القومي وتنوعه

- نظرية الدفع القوية ونظرية النمو غير المتوازن.

نظرية النمو غير المتوازن 1ن

نظرية الدفع القوية 1ن

<ul style="list-style-type: none"> ✓ التركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي واحد وهو بدوره سيؤدي إلى جذب القطاعات الأخرى ✓ تتطلب موارد مالية أقل ويمكن تطبيقها تدريجياً ✓ هي انتقائية وتركز على قطاعات استراتيجية فقط ✓ أكثر مرونة نتيجة إمكانية التطبيق التدريجي ✓ أكثر واقعية في التنفيذ بالنسبة للدول النامية 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ برنامج التنمية شامل لكافة القطاعات والتصنيع هو السبيل للتنمية في الدول النامية ✓ ضرورة توفر رؤوس أموال ضخمة محلية وأجنبية والاستثمار يجب أن يحدث دفعة واحدة في جميع القطاعات ✓ تتطلب تنسيق عالي بين جميع القطاعات كما أنها شاملة ✓ أقل مرونة بسبب الحاجة إلى الاستثمار كبير ✓ صعوبة التنفيذ في الدول المحدودة الموارد
---	---

السؤال الثالث: اعتبر آدم سميث أن عملية التنمية متجددة ذاتياً، وضح ذلك؟ 2ن

ففي ظل وجود التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عن ذلك زيادة في الدخل ويترتب عنه توسيع السوق فضلاً عن تزايد الادخار والاستثمار وهو ما يمهّد الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك نمو الدخل، 1ن وفي وجود التراكم الرأسمالي تصبح العملية متجددة ذاتياً حيث يرفع تقييم العمل مستوى الإنتاجية فتزداد الدخل والأرباح وتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيداً من تقسيم العمل مع استخدام تكنولوجيا أحدث فيزيد الإنتاج، ومنه مزيداً من الأرباح وهكذا تتكرر وتستمر العملية. 1ن

السؤال الرابع: النموذج الكينزي للتنمية الاقتصادية لا يصلح للتطبيق على مستوى الدول النامية، لماذا؟ 2ن

إن أفكار النموذج الكينزي تم توجيهها لعلاج مشكلة الدول المتقدمة وأهمها الركود العالمي والبطالة المزمنة واتسمت عمومية وكانت مفيدة للتعامل مع مشكلات النمو أثناء الحرب العالمية الثانية ولكنها غير صالحة للتعامل مع البلدان النامية إلا بعد إجراء بعض التعديلات عليها. 0.5ن

إن جوهر المشكلة في الدول النامية يكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة قس عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع زيادة الانفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي بل حدوث التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما حدث فعلاً بالنسبة لبعض الدول النامية التي حاولت تطبيقها. 1ن واتسام الدول النامية بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها ترفع نسبة البطالة في المدن مقابل الأرياف وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنه أن يجمع مشكلة البطالة مع انخفاض الدخل الوطني. 0.5ن

السؤال الخامس: تعتمد اقتصاديات الدول النامية بشكل كبير على القطاع الأولي وتعاني من انخفاض إنتاجية عنصر العمل وضعف التصنيع أيضاً وهو ما يعمق مشكلة التخلف بها. وضح ذلك؟ 2ن

من أسباب انخفاض إنتاجية عنصر العمل في الدول النامية: 1ن

✓ انخفاض متوسط نصيب الفرد من الراسمال العيني فالعامل يحتاج لرأس مال لكي ينتج. فالدولة تقوم بدورها في الاستثمار في راسمال الاجتماعي لأنه يقلل من التكلفة بالنسبة لرأس المال الاقتصادي بدلاً من أن يتحملها القطاع الخاص.

- ✓ سوء توزيع الثروة إضافة للفساد السياسي يحول دون تمكن هذه الدول من الخروج من التخلف الاقتصادي رغم زيادة الاستثمارات
- ✓ الاعتماد المتزايد على الإنتاج الزراعي
- ✓ انخفاض مستوى التعليم والتدريب وانخفاض المستوى الصحي والغذائي
- ✓ قصور الخبرات الإدارية والتنظيمية (إدارة غير كفؤة)

سيادة القطاع الاولي وضعف التصنيع: القطاع الصناعي في الدول النامية لايلعب دور محرك بالنسبة لتطور بقية القطاعات الاقتصادية فهو لا يلعب دوره بالشكل الكافي لعدة أسباب: 1ن

- ✓ ضعف معدل التراكم الصناعي (زيادة رأس المال)
- ✓ انخفاض نسبة العاملين المنجيين في مجال الصناعة (ممكن بطالة مقنعة او إنتاجية ضعيفة)
- ✓ الاستخدام الجزئي لطاقت الإنتاج
- ✓ ضعف بنوية الصناعة (هيكل الصناعة ضعيف ولاينافس المنتجات الأجنبية ولايبي احتياجات الأفراد)

السؤال السادس:

أسباب حدوث الحلقة المفرغة للفقير : 1.5ن

- ان المجتمعات تذهب دائما نحو معالجة نتائج المشكلة ولا تذهب لمعالجة الجذور الأساسية
- التركيز على عدم التوازن الجغرافي
- عدم الانتباه لاستدامة الموارد أي أن هناك موارد يتم هدرها بشكل جائر حيث يقوم جيل باستهلاك الموارد كاملة دون أن ينتجها او يطورها بل يستمر باستنزافها

لا لم تنجح هذه النظرية في تقديم تفسير لظاهرة التخلف بل عجزت عن ذلك بسبب: 1.5ن

- اغفال الجانب التاريخي لمشكلة الفقر ومنه تعجز عن تحيد النشأة التاريخية.
- اعتبرت ندرة رأسمال في البلدان النامية متغير مستقل والتخلف متغير تابع بمعنى أنها تفسر التخلف من خلال ندرة رأسمال وتغفل عن الجانب التاريخي لمشكلة رأس المال وماينجم عنها من تخلف.
- اهمال البعد الاجتماعي والثقافي لظاهرة الفقر.
- النظرية تركز على عنصر واحد فقط كسبب ونتيجة للتخلف ولكن مشكلة التخلف ذات أبعاد مركبة.
- علاقة السببية بين المتغيرات ليست بالبساطة ولا بالشكل المباشر الذي تقدمه النظرية
- المتغيرات التي تشير لها نظرية الحلقة المفرغة للفقير ليست إلا مظاهر عامة للتخلف وليست بذاتها ظاهرة للتخلف فانخفاض الدخل والادخار والاستثمار هي خصائص عامة.

السؤال السابع: 5ن

التعرف على الاستراتيجية: هاته الاستراتيجية هي استراتيجية الصناعات المصنعة 0.5ن

الشروط الواجب توفرها لتطبيقها بالبلدان النامية هي: 1ن

- ✓ الزامية توفر البلدان النامية على سوق كبيرة الحجم.

✓ يجب احداث تنظيم فعال للحد من لانتشار الاثار التضخمية

✓ التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد قصد التوجيه والتحفيز والمراقبة الدائمة للأنشطة الصناعية الأساسية

✓ خلق علاقة تكاملية بين التصنيع والزراعة وهذا لا يتم الا من خلال الإصلاح الزراعي

✓ يتطلب تحقيق ادخار محلي كبير يسمح بتوفير رؤوس أموال كبيرة توجه للاستثمار في هذه الصناعة

أهم العر اقبل التي واجهت هذه الاستراتيجية: 1ن

✓ اعتماد مثل هذه الصناعات على تكنولوجيا كثيفة لرأس المال ومنه تحتاج الى أموال ضخمة وهو ماتفتقر له الدول النامية.

✓ تحتاج هذه الاستراتيجية لتأطير عال في مجال التنفيذ والتسيير والصيانة وهذا مهناه زيادة العبي المالي.

✓ عدم مرونة العلاقة بين استيعاب الاستثمار والعمالة أي أن القدرات المالية لهذه الدول تستنزف ومعدلات البطالة في المقابل تبقى مرتفعة.

تقييم فعالية هذه النظرية في تحقيق التنمية بالدول النامية: 1ن

✓ لم تكن في مستوى طموحات الدول النامية لأنها تجمع العديد من التناقضات كالرغبة في التخلص من التبعية مع اللجوء إلى الاستيراد واعتمادها على تكنولوجيا كثيفة لرأس المال وانتشار البطالة.

✓ أوجدت قاعدة صناعية للدول تعتمد كلياً على الخارج مما جعل أغلب المشاريع المقامة تقع على كاهل هذه الدول.

✓ زيادة انفاق هذه الدول مما جعلها عاجزة على إحكام ميزانياتها، وأدى إلى انتشار معدلات عالية للتضخم.

✓ زادت الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن وهو ما أثر سلباً على القطاع الفلاحي وزاد من مشاكل المدن الاجتماعية بسبب الاكتظاظ بالمهاجرين .

تقييم تطبيق الاستراتيجية بالجزائر: 0.75ن

✓ من النجاحات: تعزيز قاعدة صناعية قوية في فترة ما بعد الاستقلال، خاصة في قطاع الصناعات الثقيلة وتحقيق بعض التقدم في خلق فرص عمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات.

✓ التحديات: الاعتماد المفرط على الصناعات الثقيلة دون تطوير القطاعات الأخرى وضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية والبنية التحتية. نقص الموارد البشرية المؤهلة وضعف نقل التكنولوجيا.

المنتجات المحلية لم تكن دائماً تنافسية في الأسواق العالمية بسبب ضعف الجودة، مما حدّ من قدرتها على التصدير.

الدروس المستفادة : 0.75ن

- التركيز على تنوع القطاعات الاقتصادية وعدم الاعتماد على قطاع الصناعات المصنعة فقط، لتجنب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والاستثمار في تنمية الموارد البشرية لتحسين الإنتاجية.

- تبني التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية، مع الاهتمام بنقل التكنولوجيا وتوطينها.

- ضمان الترابط بين الصناعات المصنعة والقطاعات الأخرى (التكامل القطاعي) مثل الزراعة والخدمات، لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتطوير سياسات مستدامة تحفز على التصدير وتقلل من الاعتماد على النفط.